مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (1)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (1) 2013

# العنف الموّجه ضد المرأة وعلاقته ببعض المتغيّرات الاجتماعية "دراسة ميدانية في مدينة اللاذقية"

**ليلى توفيق حليوة***

**(تاريخ الإيداع 14 / 11 / 2011. قبل للنشر في 9 / 2 / 2012)**

## □ ملخّص □

يعدّ العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية تعاني منها الكثير من المجتمعات، وتعدّ هذه الظاهرة نتاجاً لما اعترى وظيفة التنشئة الاجتماعية في النظام الأسري من تغيّرات نشأت كظواهر سلبية للمدنيّة الحديثة.

يتناول البحث الحالي العنف الموّجه ضد المرأة بأشكاله (اللفظي، والنفسي، والجسدي)، وعلاقته بمجموعة من المتغيّرات الاجتماعية، كالحالة الاجتماعية، وحالة العمل، والمؤهل العلمي، والوضع الاقتصادي للأسرة، بالإضافة إلى أثر العادات والتقاليد، ولتحقيق أهداف البحث تمّ بناء استبانة وتوزيعها على عيّنة من النساء في مدينة اللاذقية، وبعد الدراسة والتحليل تمّ التوصل إلى النتائج الآتية:

– إن أكثر أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة هو من نوع العنف اللفظي والنفسي، وهي نادراً ما تتعرض للعنف الجسدي.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العيّنة في أشكال العنف تبعاً لمتغيّرات حالة العمل، والحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، والوضع الاقتصادي للأسرة، وتأثير العادات والتقاليد.

**الكلمات المفتاحية:** العنف ضد المرأة، العنف اللّفظي، العنف الجسدي، العنف النّفسي، المتغيّرات الاجتماعية.

*معاون قائم بالأعمال– كلية الآداب– قسم علم الاجتماع– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (1)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (1) 2013

# Violence against women and its relationship to some social variables: A field study in Lattakia

**Laila Tawfik Hlewah***

**(Received 14 / 11 / 2011. Accepted 9 / 2 / 2012)**

## □ ABSTRACT □

Violence against women is a social phenomenon experienced by many communities, which is a product of what plagued the function of socialization in the family system changes resulted from negative phenomena of modern civilization. This paper addresses violence against women (verbal, psychological and physical), and its relationship to a range of social variables such as the social and work status, educational qualification, and the economic status of the family, in addition to the impact of traditions. To achieve the research objectives, a questionnaire was made and administered on a sample of women in Lattakia city, and after the study and analysis we reached the following results:

-The most common types of violence against women is a kind of verbal and psychological violence, but they are rarely subjected to physical violence.

-The presence of statistically significant differences between the answers of respondents in the forms of violence depending on the state variables of work, marital status, educational qualification and the economic stutus of the family, and the impact of customs and traditions.

**Keywords**: violence, women, verbal violence, physical violence, psychological violence, social variables.

***Associate a Charge d' Affaires, Faculty of Arts, Department of Sociology, University of November, Lattakia, Syria.**

## مقدمة:

إن العنف الأسري قديمٌ منذ بداية الخليقة عندما قتل قابيل أخاه هابيل، واستمر العنف على مر التاريخ وزادت ممارسته على الفئات الضعيفة من الناس وبخاصة النساء، والعنف مصطلح عام يطلق على أي إيذاء يحدثه فرد على آخر سواء على النطاق النفسي أو الجسدي، وما يترتب على هذا الإيذاء من اضطرابات نفسية قد تصل إلى حد الأمراض النفسية والجسدية المزمنة، هذا بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية الناجمة عنه كالطلاق، والهروب، وتفكك البيئة الاجتماعية بصورة عامة.

إن أكثر فئات المجتمع تعرضاً للعنف هم من النساء حيث بيّنت دراسة (Chenault, S, 2005) أن نسبة النساء المتعرضات للعنف بلغت 86%، وانطلاقاً من إيماننا بدور المرأة وأهميتها في الحياة كونها ركناً أساسياً في البيئة الإنسانية، فإننا نرى أن أي عنف موجه لها بمنزلة كسر لركن مهم من أركان الحياة، فلا تستقيم الحياة بدون استقامة أركانها، فالعنف أياً كان نوعه (نفسي، لفظي، جسدي) فإنه سيكون له آثار سلبية على شخصية المرأة وصحتها النفسية، وبالآتي ينعكس هذا الأثر على سلوك أبنائها في الأسرة. وإذا ما زادت نسبة ذلك العنف ضد النساء في المجتمع، فإنه سيتحول إلى ظاهرة ومن ثم إلى آفة قد تنخر أركان المجتمع بأسره.

تعدّ ظاهرة العنف ضد المرأة لكونها أنثى ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة أينما كانت حتى لو اختلفت أشكالها من مكان لآخر، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة إلا أنها لم تحظ بالاهتمام الكافي إلا مؤخراً، وذلك حين بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً صارخاً لحقوقها الأساسية، ويشمل العنف ضد المرأة أشكالاً عديدة: كالضرب، والشتم والإهانة، والإذلال لدرجة إكراهها على ممارسة الجنس.

وتتعدد أشكال العنف الأسري بتعدد الأطراف المكّونة للعلاقات الأسرية، وبما أن النساء داخل الأسر التي تتسم بالعنف هنّ من أكثر المتضرّرات من هذه السلوكيات التي يتضمّنها العنف الأسري، لما للعنف من انعكاسات سلبية على نفسياتهن وسلوكياتهن، الأمر الذي قد يساعد على تهيئتهنّ ليصبحن أفراداً غير لائقين في المجتمع نظراً لفقدهم الجو الأسري الملائم الذي يشبع حاجاتهم النفسية والعاطفية والاجتماعية.

لذلك تسعى الدراسة الحاليّة إلى دراسة واقع العنف الأسري الموّجه ضد المرأة، وعلاقته ببعض المتغيّرات الاجتماعية.

## مشكلة البحث:

يشكل العنف ضد المرأة خطورة كبيرة على حياة الفرد والمجتمع، فهو من جهة يصيب الخلّية الأولى في المجتمع بالخلل، مما يعيقها عن أداء وظائفها الاجتماعية والتربوية الأساسية، ومن جهة أخرى يساعد على إعادة إنتاج أنماط السلوك والعلاقات غير السّوية بين أفراد الأسرة الواحدة، مما يستوجب الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة للحد منها والوقاية مما قد ينتج عنها من تبعات.

لذلك تكمن مشكلة البحث في خطورة العنف ضد المرأة، وبأنه ليس كغيره من أشكال العنف الأخرى ذات النتائج المباشرة، بل أن نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة، وفي المجتمع بصفة عامة، غالباً ما يحدث خللاً في نسق القيم، واهتزازاً في نمط الشخصية عند النساء المعنّفات، مما يؤدي وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوّهة من العلاقات والسلوك، وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسياً واجتماعياً.

## أهمية البحث وأهدافه:

**تكمن أهمية البحث في:**

– تضيف هذه الدراسة معرفة نظرية وميدانية جديدة إلى الأدبيات السّابقة التي تناولت هذا الموضوع من خلال رصدها الميداني لمدى العنف الموّجه ضد المرأة.

– تقدّم للباحثين والمختصين الميدانيين في مجال الأسرة والإرشاد والتوجيه الأسري والاجتماعي معرفة جديدة عن خطورة العنف ضد المرأة، ومنعكساته على الأسرة والمجتمع.

– يمكن أن تفيد في تذكير المجتمع بوضع الإجراءات الكفيلة للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

– يمكن أن تفيد في إبراز دور المجتمع في شرح أسباب هذه المشكلة وتشجيع حدوثها سواء كان ذلك بسبب العادات الخاطئة، أو بسبب الظروف التي تمر بها الأسرة.

– يمكن أن تستفيد منها المنظّمات التي تعنى بشؤون المرأة كمنظمات حقوق الإنسان والمنظّمات التعاونية.

**كما يهدف هذا البحث إلى:**

– دراسة واقع ظاهرة العنف الموّجه ضد المرأة في مدينة اللاذقية.

– دراسة الفروق بين متوسطات درجات النساء على مقياس العنف تبعاً لمتغيّرات (حالة العمل، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي للأسرة، العادات والتقاليد).

**تساؤلات البحث:**

– ما واقع ظاهرة العنف الموّجه ضد المرأة في مدينة اللاذقية؟

– هل هناك فروق بين متوسطات درجات النساء على مقياس العنف تبعاً لمتغيّرات (حالة العمل، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي للأسرة، العادات والتقاليد) ؟

## فرضيات البحث:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير حالة العمل.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير العادات والتقاليد.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

## منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية.

**أداة جمع البيانات:**

تمّ توزيع البحث إلى قسمين، تضمّن القسم الأول مراجعة المراجع العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث، وتضمّن القسم الثاني جمع البيانات من خلال تصميم استبانة تضمّنت مقياس العنف الموّجه ضد المرأة بأشكاله اللفظي، والنفسي، والجسدي، والتي تمّ تحديدها من قبل الباحثة بعد الاطّلاع على الدّراسات السّابقة، ومن خلال الدراسة الاستطلاعية الأولية التي تمّ إجراؤها من قبل الباحثة على مجموعة من النساء في مدينة اللاذقية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة حول أشكال العنف التي تمارس على النساء. وتم إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، حيث عرضت على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ /0.84/ مما يدل على أن أداة البحث ذات ثبات جيد، ومقبول لأغراض الدراسة.

- **المؤشرات الإحصائية المستخدمة في البحث:**

تمّ الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية "spss" من خلال استخدام المؤشرات الآتية:

- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية.
- اختبار (ت) ستودنت للفروق بين المتوسطات.
- اختبار تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA
- اختبارشيفيه للمقارنات البعدية.

كذلك تمّ اعتماد مستوى معنوية 0.05 لقبول أو رفض الفرضيات، وهو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات في الدّراسات الاجتماعية.

- **المقياس المعتمد في البحث:**

تمّ الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي وفق سلم الدرجات الآتي:

| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |
|---|---|---|---|---|
| أبداً | نادراً | أحياناً | غالباً | دائماً |

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

المعيار = درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا/عدد فئات الاستجابة

المعيار = 5 – 1 /5 = 0.8 وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو الآتي:

| المجال | درجة ممارسة العنف |
|---|---|
| 1 – 1.8 | أبداً |
| 1.81 – 2.60 | نادراً |
| 2.61 – 3.40 | أحياناً |
| 3.41 – 4.20 | غالباً |
| 4.21 – 5 | دائماً |

**مجتمع البحث وعينته:**

يتكون مجتمع البحث من جميع النساء في مدينة اللاذقية ضمن الفئة العمرية (15–60) والبالغ عددهم/ 194402/

حسب تقديرات التقرير الاجتماعي الصّادر عن التخطيط الاقليمي بمحافظة اللاذقية للعام 2010.

ولتحديد حجم العيّنة تمّ اعتماد قانون العيّنة الإحصائية الآتي:[1]

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{P(1-P)}{N} + \frac{E^2}{S.D^2}}$$

حيث : $n$ : حجم عيّنة البحث.

$N$ : حجم مجتمع البحث.

$P$ : قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد $P = 0.5$

$E$ : نسبة الخطأ المسموح به، وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

$S.D$ : الدرجة المعيارية وتساوي (1.96) عند معامل ثقة 95%

وبعد تطبيق القانون السّابق بلغ مجموع أفراد العيّنة من النساء (383)، تمّ توزيعها على النساء بشكل متناسب بين الأحياء التّابعة للمدينة، أعيد منها /373/ استمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

**حدود البحث:**

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

– الحدود المكانية: وتشمل مركز مدينة اللاذقية والأحياء التابعة لها.

– الحدود البشرية: عيّنة ممثلة من النساء بمدينة اللاذقية.

– الحدود الزمانية: زمن إجراء البحث الفترة الواقعة بين 2011/2/1 ، ولغاية 2011/9/1

**مصطلحات البحث:**

– **العنف الأسري:** أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتّب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقاً لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع.[2]

ويسمي علماء الاجتماع هذا السلوك العنفي بـ (العنف المنزلي) لأنه يمثل سلوكاً قاهراً عنيفاً مؤذياً ضد المعتدى عليه، كأن تكون المرأة ضحية الزوج، أو الأبناء ضحايا زوج أمهم، أو أبيهم مما يتطلب حمايتهم من قبل القانون والسلطة الرسمية، ولكون العنف المنزلي يقع داخل حدود المنزل، ولا يطّلع عليه أحد من خارجه، إلا إذا حصلت شكوى من قبل الضحية أو المعتدى عليه لدى الجهات الرسمية، لذلك لا تعلم به المؤسسات الأمنية إلا إذا قدمت شكوى إليها ضد المعتدي، فهو إذن سلوك عنفي غير معلن (مستتر) بسبب تستّره بجدران المنزل وتحوطه بالنسيج الأسري.[3]

وترى الباحثة أن العنف الأسري هو كل فعل لفظي أو غير لفظي يتّسم باستخدام القوة والسلطة من قبل طرف في الأسرة يلحق به ضرراً جسمياً أو نفسياً بطرف آخر في الأسرة، ويشمل في مختلف أشكاله المرأة والأطفال.

– **العنف الأسري الموّجه ضد المرأة:** حسب التعريف المقدم في التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول العنف والصحة (WHO/2000) فإن العنف هو الاستعمال المقصود للقوة الفيزيقية بالتهديد أو الممارسة الفعلية ضد الذات أو شخص آخر أو جماعة أو مجتمع والذي ينتج منه ضرر أو جرح أو يقصد به الضرر أو الموت أو الضرر

الجنسي أو الحرمان، ويتضمّن كل أشكال العنف البدني والعقلي والأذى وسوء المعاملة والإهمال الذي تتعرض له المرأة. أيضاً هو كل سلوك أو انفعال من فرد ذي سلطة إلى فرد آخر مما يسبب له الأذى والضرر سواء كان بدنياً أو نفسياً أو لفظياً، ويتكون من ثلاثة أبعاد:

العنف النفسي: يشير إلى أي فعل يحدث ضرراً نفسياً.

العنف الجسدي: يشير إلى أي فعل يحدث ضرراً جسدياً.

العنف اللفظي: يشير إلى أي كلمة أو عبارة تحدث ضرراً معنوياً أو جسمياً.[4]

وتعرف الباحثة العنف الموّجه ضد المرأة بأنه: كل سلوك يصدر في إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، و يسبب ضرراً أو آلاماً جسمية أو نفسية أو جنسية أو اجتماعية أو اقتصادية لأطراف تلك العلاقة.

## الدّراسات السّابقة:

**-دراسة سلمى بنت محمد بن سليم الحربي (2008) بعنوان : "العنف الموّجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها، دراسة ميدانية على عيّنة من النساء في مدينة مكة المكرمة.**[4]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين العنف الموّجه ضد المرأة بأنواعه والمساندة الاجتماعية لعيّنة من النساء في مدينة مكة المكرمة.

تكونت عيّنة الدراسة من (300) امرأة من مختلف المستويات الاجتماعية، وتراوحت أعمار النساء بين (15-50) بمتوسط عمري مقداره (30-34). وشملت أدوات الدراسة مقياس العنف الموّجه ضد المرأة، ومقياس المساندة الاجتماعية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات المساندة الاجتماعية بين المرتفعات والمنخفضات على مقياس العنف الموّجه ضد المرأة.
- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات العنف النفسي والجسدي الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير العمر.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات العنف اللفظي الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات العنف النفسي والجسدي واللفظي الموّجه ضد المرأة تبعاً للحالة الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات العنف النفسي والجسدي واللفظي الموّجه ضد المرأة حسب الوضع الاقتصادي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة المساندة الاجتماعية من قبل الصديقات ودرجة الشعور بالرضا الذاتي عن المساندة الاجتماعية طبقاً لمتغير العمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة المساندة الاجتماعية من قبل الصديقات ودرجة الشعور بالرضا الذاتي عن المساندة الاجتماعية طبقاً لمتغير الحالة الاجتماعية.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات المساندة الاجتماعية من قبل الأسرة طبقاً للحالة الاجتماعية التي عليها المرأة.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة المساندة الاجتماعية من قبل الصديقات ودرجة الشعور بالرضا الذاتي عن المساندة الاجتماعية حسب الوضع الاقتصادي.

– توجد علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية بين العنف النفسي والجسدي واللفظي الموّجه ضد المرأة والمساندة الاجتماعية من قبل الصديقات ومن قبل الأسرة وكذلك الشعور الذاتي بالرضا عن المساندة الاجتماعية.

**–دراسة قدرة عبد الأمير الهر (2008) بعنوان : "العنف ضد المرأة وعلاقته بالصحة النفسية لدى النساء العربيات المعنّفات في مدينة مالمو بالسويد.**[5]

تناولت الدراسة علاقة العنف ضد المرأة بالصحة النفسية وهدفت إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

– ما هي أكثر أنواع العنف استخداماً أو شيوعاً ضد المرأة (العنف الجسمي، الاقتصادي، النفسي أو الجنسي) لدى أفراد عيّنة البحث الحالي؟

– التعرف على العلاقة بين العنف والصحة النفسية لدى النساء(النساء) العربيات المعنّفات المقيمات في مدينة مالمو بالسويد ضمن أفراد العيّنة.

– التعرف على البعد النفسي الأكثر ارتباطاً بالعنف من أبعاد المقياس التسعة (الأعراض الاكتئابية، مشاعر النقص وعدم الثقة بالنفس، القلق الاجتماعي، مشاعر الوحدة والاغتراب، اضطرابات النوم، القلق حول الصحة، التعب والإرهاق، الأعراض الجسدية )؟

استخدمت الباحثة منهج البحث العلمي في إيجاد العلاقة الارتباطية لغرض التعرف على أكثر أنواع العنف انتشاراً ضمن أفراد عيّنة البحث المكونة من (83) امرأة من المتزوجات العربيات، وممن يسكن في مدينة (مالمو) جنوب السويد، وممن ثبتت لهن ملفات خاصة في دائرة الشؤون الاجتماعية المتخصصة بمعالجة قضايا العنف ضد المرأة في السويد. تناول البحث دراسات سابقة عربية ودراسات سابقة عالمية ودراسات سابقة سويدية. ومعظم تلك الدّراسات تناولت متغير العنف بأنواعه ( الجسدي، النفسي، الجنسي، الاقتصادي) وعلاقته بالقلق أو أعراض الاكتئاب والعزلة أو انعكاساته الجانبية على الأبناء أو الأعراض المرضية الجسدية أو الأعراض النفسية السلوكية أو اختلال العلاقات الاجتماعية للزوجة بفعل شدة العنف الموّجه ضدها من الزوج أو الشريك.

توصل البحث في نتائجه إلى أن أكثر أنواع العنف شيوعاً لدى عيّنة البحث هو العنف الجسدي بنسبة 68% لدى أفراد عيّنة البحث، بينما كانت نسبة العنف الاقتصادي لدى أفراد عيّنة البحث 19%، أما العنف الجنسي فكانت نسبته 13% لدى أفراد عيّنة البحث، ووجدت الباحثة أن العنف النفسي يغطي كل أنواع العنف الأخرى، وتوصل البحث أيضاً إلى أن النساء المعنّفات يعانين من اضطراب في صحتهن النفسية.

وتوصل البحث أيضاً إلى وجود علاقة قوية بين العنف والاضطرابات النفسية ونتائجها الناجمة عنه.

**– دراسة بنة بوزبون (2004) بعنوان : العنف الأسري وخصوصية الظاهرة البحرينية.**[6]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة العنف الأسري، وقد بلغ عدد أفراد العيّنة /605/ زوجات، منهن /178/ تعرضن للعنف والباقيات – وعددهن /427/ زوجة – لم يتعرضن للعنف، وقد وزعت استمارات البحث على العيّنة في وقت واحد وبطريقة اليد مباشرة، وتتضمّن الاستمارة طلب معلومات عن عدد من متغيّرات الدراسة ذات العلاقة بالعنف مثل: العمر، الوضع الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، أشكال العنف وردوده، والمشكلات السلوكية لدى الأطفال، وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج من أهمها:

– أن نسبة /37.4%/ من النساء غير العاملات تعرضن للعنف بينما بالمقابل تعرضت /23.9%/ من النساء الموظفات للعنف، وكان هذا التفاوت في نسب التعرض ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعاً لاختلاف وظيفة الزوج، وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01 حيث اتضح أن /56.6%/ من الأزواج العاطلين عن العمل مارسوا العنف ضد زوجاتهم.

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعاً لمعدل دخل المرأة الشهري، فكلما زاد دخلها قل العنف تجاهها. وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

– وجود اختلاف في نسب التعرض للعنف باختلاف معدل دخل الزوج، وهذا الاختلاف له دلالة إحصائية عن المستوى 0.01 أي أن هناك علاقة عكسية بين العنف ودخل الزوج.

– إن نسب التعرض للعنف تختلف باختلاف المستوى التعليمي للزوجة، وهذا الاختلاف كانت له دلالة إحصائية عند المستوى 0.01. وتبرهن هذه النتيجة على وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم المرأة والتعرض للعنف من قبل الزوج، فكلما انخفض مستوى تعليمها ازدادت نسبة تعرضها للعنف.

– إن نسب التعرض للعنف تختلف باختلاف المستوى التعليمي للزوج، وهذا الاختلاف كانت له دلالة إحصائية عند المستوى 0.05. فكلما زاد مستوى تعليم الزوج قل العنف تجاه المرأة والعكس صحيح.

– إن الغالبية العظمى من الأطفال /70.8%/ الذين تتعرض أمهاتهم للعنف يعانون من مشكلات سلوكية، ومن بينها العدوان. وتشير النتائج إلى أن الفروق بين العنف الأسري والمشكلات السلوكية لدى الأطفال كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

**– دراسة Karin Larsson (2007) بعنوان: العنف الأسري وأثره على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة المعنّفة.**[7] هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروق بين النساء المعنفات جسمياً، جنسياً، ونفسياً من قبل أحد أفراد الأسرة والنساء غير المتعرضات للعنف في سلامتهن الجسمية والنفسية وهي دراسة تجريبية، وهدفت أيضاً إلى معرفة الفروق بين النساء المتعرضات للعنف حسب سنوات التعرض للعنف.

شملت عيّنة الدراسة مجموعة من النساء المعنفات من المتواجدات في بيوت النساء(بيوت خاصة تقيمها الدولة في السويد) وعيّنة مكافئة لها من النساء غير المتعرضات للعنف وذلك من خلال الإجابة على استبيان خاص أُعدّ لهذه الدراسة. وبينت النتائج أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية وجسمية أكثر من النساء غير المعنفات كما أن هناك فروقاً بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية التي تعرضن فيها للعنف حيث كانت النساء المتعرضات للعنف لفترة ست سنوات أو أكثر لديهم ضغوط نفسية عالية مع أعراض اكتئاب وآلام جسمية أكثر من النساء المتعرضات للعنف لخمس سنوات أو أقل.

**– دراسة Lundgren et, al (2001) بعنوان: العنف وآثاره النفسية والجسدية.**[8]

أجريت هذه الدراسة في السويد وأشارت إلى أن نسبة 11% من أصل (4771) امرأة مشاركة في البحث تعرضن للعنف من قبل الزوج أو الشريك الحالي خلال السنوات الأخيرة ، وكان من نتائج البحث أيضاً :

– هناك نسبة مقدارها 7% منهن تعرضن للعنف الجسدي.

– وهناك نسبة 3% منهن تعرضن للعنف الجنسي.

– ثلث النساء المعنفات أشرن إلى أن العنف ضدهن كان يحدث أمام الأطفال.

أما بخصوص الآثار النفسية والجسمية للتعرض للعنف، فقد بينت الدراسة الحالية أن النساء المعنفات هن أكثر عرضة للإصابة بالأمراض النفسية والجسمية من غير المعنفات.

كما أن التهديد باستخدام العنف كان له دور أيضاً في التأثير على الحالة الجسمية والنفسية لهن فقد أشارت نسبة مقدارها 49% من المعنفات إلى أنهن يعانين من الصداع (كحالة مرض جسمي)، وأن هناك نسبة مقدارها 40% منهن يعانين من خوار القوى – الإجهاد والإرهاق– (كحالة نفسية).

وبصورة عامة أوضحت الدراسة إلى أن تأثر الحالة النفسية للمعنفّات هو حوالي ضعف الحالة الجسدية ، وكانت غالبية الآثار النفسية على شكل اكتئاب وتشنجات عضلية نتيجة للشد أو الضغط النفسي ، كما أن ما نسبته 64% منهن قلن أن العنف ترك آثاراً سلبية عليهن. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى وجود أفكار انتحارية ومحاولات انتحار فعلية لدى النساء المعنفات، حيث أشار 5% منهن إلى أنهن حاولن الانتحار فعلاً بعد تعرضهن للعنف، وأن 23% منهن لديهن أفكار انتحارية نتيجة لما تعرضن له من عنف.

**من الدّراسات السّابقة يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:**

ركزت الدّراسات السّابقة في تناولها لموضوع العنف ضد المرأة على أشكال العنف الأسري وعلاقته بالصحة النفسية والإنجابية للزوجة ومدى مساندة المجتمع لهذه الظاهرة، واتفقت الدّراسات التي تناولت العنف الأسري ضد المرأة بوجود علاقة موجبة بين العنف والصحة النفسية للزوجة، ووجود علاقة سالبة بين أشكال العنف الأسري ومساندة المجتمع له، كما اتفقت على عدم وجود فروق في درجات أشكال العنف تبعاً لمتغيّرات العمر والحالة الاجتماعية، ووجود فروق تبعاً لمتغير الوضع الاقتصادي.

وقد استفادت الباحثة من الدّراسات السّابقة في إعداد مقياس العنف الموّجه ضد المرأة، وخلصت إلى مجموعة من النتائج بعضها وافق الدّراسات السّابقة والبعض الآخر خالفها، وقد امتازت الدراسة الحالية عن الدّراسات السّابقة في تناولها لظاهرة العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة وعلاقته بمجموعة من المتغيّرات ذات الآثر البالغ والتي يمكن أن تؤثر على حجم انتشار هذه الظاهرة كالمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، وحالة العمل، والعمر، والوضع الاقتصادي للأسرة، والعادات والتقاليد.

**الإطار النظري:**

**– أنواع العنف ضد المرأة:**

يشير مصطلح العنف ضد المرأة، حسبما يرى الخريف (2001)، وأشارت إليه وثيقة المؤتمر الدولي إلى: أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتّب عليه أو من المحتمل أن يترتّب عليه أذى بدني أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.[9] وبناءً على ذلك فقد قسّم حسن (2002) العنف ضد المرأة، والذي يحدث داخل الأسرة أو المجتمع إلى الممارسات الآتية:

– العنف النفسي ويقصد به: أي فعل يحدث ضرراً نفسياً بما في ذلك إشعار المرأة بالدّونيّة وعدم الاهتمام بها، بالإضافة إلى التهديد باستخدام العنف الذي يحدث داخل الأسرة أو المجتمع، أو ما تغاضى عنه المجتمع والذي يزرع ويغرس الخوف في النفس وعدم الشعور بالأمن النفسي والاستقرار العاطفي لدى المرأة المُساء إليها.

– العنف الجسدي وهو يشير: إلى أي فعل يحدث ضرراً بدنياً مثل الضرب بكل أنواعه والخنق والحرق وتدمير الممتلكات الشخصية والعامة في المنزل، وما يترتّب عليه من آثار نفسية.

– العنف اللفظي وهو يشير إلى: أي كلمة أو عبارة تحدث ضرراً معنوياً كالسخرية والاستهزاء والشتم والاتهامات الباطلة.

وهو من أشدّ أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للمرأة، مع أنه لا يترك آثاراً مادية عليها، وخاصة عند قيام الزوج بتوجيه التوبيخ والتعنيف بالصراخ والشتم إلى زوجته، واللجوء إلى أسلوب التجاهل، وإهمال شؤون الأسرة نكاية بالمرأة. ولكن أقوى ما في العنف اللفظي هو التهديد بالطلاق الذي يترك آثاراً نفسية على المرأة، ناهيك عن العنف الاجتماعي الذي بموجبه تُمنع المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، وكذلك تمنع من الانخراط في المجتمع وممارسة أدوارها الاجتماعية خارج نطاق الأسرة، كمنعها من زيارة أهلها أو الالتحاق بعمل مناسب لها، ممّا يؤثر سلبياً على نموّها العاطفي ومكانتها الاجتماعية.[10]

**– الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة:**

أكدت الأدبيات والنظريات الاجتماعية، والكتابات المتعلقة بالتكوين الأسري بأن الأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية يتعامل معها الفرد، ولها تأثير بالغ في رسم الإطار العام لمعالم الشخصية وتلعب هذه المؤسسة دوراً حيوياً ومهماّ في التنشئة الاجتماعية فإذا لبّت الأسرة لأفرادها حاجاتهم ورغباتهم وكان نظام الحياة داخلها يسير بشكل طبيعي، وكانت علاقات أعضائها مع بعضهم البعض عنوانها المحبة والتفاهم والاستقرار، كانت الحياة الأسرية خالية من التعقيدات والخلافات ونمت شخصية الفرد وشقت طريقها نحو الاتجاه السليم وبالآتي نجد أن الفرد يصبح أكثر مرونة وأكثر قابلية للتكيف والتوافق الاجتماعي.[11]

بينما إذا اضطربت العلاقة بين الأم والأب ونشبت النزاعات الأسرية داخل الأسرة الواحدة تحولت هذه الأسرة إلى مرتع خصب للمشاكل وبيئة مهيأة للاضطرابات خصوصاً إذا صاحبها سلوك العنف، ويمكن أن نجمل الأسباب المؤدية للعنف ضد المرأة بمحورين أساسيين:

المحور الأول: المتعلق بأنواع العنف الموّجه ضد المرأة وهو العنف اللفظي، العنف البدني، العنف النفسي، والعنف الجنسي، والعنف الاقتصادي، وهذا التنوع للعنف يتراوح بالشدة حسب المواقف وشدة الأزمات من جهة، ومن جهة ثانية مدى تقبل المرأة نفسها لهذه الأنماط المتعددة والمتنوعة من العنف، فأحياناً يكون العنف الاقتصادي الموّجه ضدها سبباً رئيساً للعنف النفسي، أو عاملا قوياً لهجرها في الفراش وإهمالها إهمالاً كاملاً بسبب عدم استجابتها لمطالبه الشخصية بالاستحواذ على مدخراتها المالية أو راتبها.

المحور الثاني: المتعلق بأسباب العنف ومنها : العامل الاجتماعي مثل كيفية حدوث الزواج، العلاقات الواسعة للزوج أو المرأة واختلاف وجهات نظرهما بخصوص تنظيم العلاقات الاجتماعية مع الأطراف الأخرى، وكذلك وجود عامل آخر هو العامل الثقافي، أي التفاوت الواضح بين المستوى التعليمي والمؤهلات الدراسية لكل منهما، وأخيرا عامل العمر، أي طول فترة الزواج أو قصره، أي المدة الزمنية للحياة الزوجية فضلاً عن انتقال المرأة إلى المجتمع الأوروبي فجأة من مجتمعات منغلقة نسبياً أو مختلفة تماماً في قيمها ونظرتها للمرأة وتبعيتها الدائمة له حسب أعراف المجتمعات السّابقة. ورغم أن هذا التبرير يصدم بجانب حضاري آخر وهو أن النساء الأوروبيات يتعرضن للعنف أيضاً في دول العالم المتحضرة ومنها السويد والدول الاسكندنافية وإن اختلفت الأسباب المؤدية للعنف لدى المرأة العربية عنها لدى المرأة الغربية.[5]

**– مظاهر القلق لدى المرأة بسبب سلوك العنف:**

يبدو أن أعراض ومظاهر القلق والتشتت بالتفكير واضحة على المرأة التي تتعرض إلى مواقف السلوك العدواني والعنف من قبل الزوج أو الأب أو الابن أو الأخ أو الخليل حيث يبيّن (الداهري، 2005) أن المصاب باضطراب القلق العام يتصف بمظهر مميز ، فوجهه مشدود وحواجبه مقطبة ووضعية جسمه متوترة وأحياناً إذا كان القلق شديداً رجفة في اليدين، وتكون بشرته شاحبة وراحة يديه متعرقة فضلاً عن أنه من الناحية النفسية سريع الإثارة وضعيف التركيز الذهني مما يجعله كثير النسيان، هذه الأعراض تعاني منها المرأة المعنّفة.[12] ويقول (إبراهيم، 2002) إن العلماء قد درسوا ما تتركه الأزمات الاجتماعية والصراعات المختلفة التي يمر بها الفرد من آثار على الشخصية وتطور الجوانب المرضية فيه ومنها:

– تعريض الأشخاص إلى مواقف تجريبية مضبوطة لعدد من الظروف الضاغطة والتوترات ثم ملاحظة ما يعتريهم من حالات قلق أو توتر.

– دراسة الأفراد في ظل شروط شخصية كالطلاق أو الهجر أو العنف ضد المرأة.. إلخ.[13]

إن انتهاج أسلوب القسوة والعنف ضد المرأة يجعل منها إنساناً خضوعاً ميالاً للاستكانة والقهر، ولن تستمر الحالة هذه طويلاً حتى تتفجر بانفعالات مشحونة، مكبوتة لفترة من الزمن ونتيجة للمعاناة والقهر النفسي والكبت المدفون لديها تتحين أقرب فرصة للتعبير والتنفيس عن مظاهر السلوك غير المرغوب والابتعاد عن مسار الصحة النفسية وعادة تبدأ بأفكار مشوشة وقلق واضح في التعامل لا سيما أن القلق هو انفعال يتسم بالخوف والتوجس من أشياء مرتقبة تنطوي على تهديد حقيقي أو مجهول.

وقد عدّ القلق دائماً المدخل الأول لتدهور البناء النفسي والصحة النفسية للفرد وبالآتي فإنه يحدث التوتر الشديد في الشخصية وفي أسلوب التعامل مع المقربين ومع الآخرين في المجتمع ، فتبدو علامات الاضطراب واضحة وخصوصاً لدى المرأة باعتبارها محور الأسرة الحديثة في مجتمعاتنا المعاصرة سواء في الدول العربية أو الأوروبية المتحضرة لذا فالمرأة تلعب دوراً مهماً في الأسرة وفي التكوين النفسي السوي (Normal ) والتكوين النفسي غير السوي ( Abnormal ) فهي إما أن تعزز لدى الطفل المفاهيم الإيجابية كالتعاون والثقة والأمن أو تنمي لديه المفاهيم السلبية كالانطواء والعدوان والانسحاب، وإن تكُون هذه المفاهيم يرجع أساسا إلى استقرار أو عدم استقرار الحالة النفسية للزوجة، فالأسرة التي تعمل على تنشئة وتربية الطفل بالاتجاه السليم من جميع النواحي النفسية والاجتماعية والجسدية، فإنها سوف تدفع إلى المجتمع بأفراد صالحين متكيفين ويسهمون في مجتمعهم والعكس صحيح، حيث إن الخلافات بين الوالدين لا تولد إلا الشعور بالقلق والتوتر النفسي.[14]

**– الاتجاه الاجتماعي في تفسير سلوك العنف الموّجه ضد المرأة (نظرية التعلّم الاجتماعي):**

من أشهر المنظرين لهذا الاتجاه هما : (ألبرت باندورا ) و(ريتشارد دولتز) افترضت هذه النظرية "بأن الأشخاص الذي يكتسبون العنف يتعلمونه بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى وأن عملية التعلم هذه تتم داخل الأسرة بحكم المؤثرات الخارجية سواء كانت موجودة في البيئة الثقافية الفرعية أو في البيئة الثقافية الأوسع، فبعض الآباء مثلاً يشجعون أبناءهم على التصرف بعنف مع الآخرين في بعض المواقف من جهة ويطالبونهم بأن لا يكونوا ضحايا للعنف في مواقف مغايرة من جهة أخرى". ويرى(باندورا)" أن طبيعة الرد على العدوان تتوقف على التدريب الاجتماعي الأول أو بصورة أكثر تحديداً تتوقف على تعزيز الإجراءات التي خبرها الشخص من قبل ومحاولة نمذجتها

في تلك الصيغة العدوانية وهكذا يمكن للمرء طبقاً لنظرية التعلم الاجتماعي أن يصنع بسهولة طفلاً شديد العدوانية وذلك بمجرد أن يتعرف على نماذج عدوانية ناجحة بنتائجها وتكافئ الفرد المعتدي باستمرار على سلوكه العدواني.[15]

ويطرح باندورا معنى العنف والعدوان من خلال التعلم الاجتماعي وذلك عن طريق المحاكاة والملاحظة، وبهذا فإن معظم أنماط السلوك الفردي في رأيه هي أنماط مكتسبة عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ونتائجه وبقدر ما يتم تعزيز هذه الاستجابة فإن ظهورها يصبح أكثر احتمالاً.[16]

ويضيف القرني (2005) أن العنف سلوك مكتسب، يمكن تعلّمه من خلال الملاحظة والتدريب والتدعيم، وعملية التعلّم لا تعتمد على العوامل الداخلية فحسب، بل أيضاً على المثيرات الخارجية، ومن ضمنها ثقافة المجتمع والتفاعل مع البيئة، وهذا التفاعل تؤثر فيه طبيعة الإجراءات التي مرّ بها الفرد، ومحاولته نمذجتها، ثم استدعائها في المواقف المختلفة، وعلى هذا فإن النظرية تقدّم نموذجاً يتكوّن من أربع خطوات هي:

- عملية الملاحظة المباشرة وغير المباشرة للسلوك من قبل الطفل.
- يقوم الطفل بوضع شفرة Code للسلوك، لتميّزه عن غيره.
- في المواقف التي تستوجب استدعاء السلوك المتعلّم، يتم تحويل الشفرات إلى أفعال سلوكية مشابهة للسلوك المتعلّم.
- هذا الاستدعاء يتم تحفيزه من خلال التعزيز الداخلي، الذي نبع من خبرات الشخص الماضية والتعزيز الخارجي، وينبع من وسطه الاجتماعي.

ومما سبق يمكن تفسير حدوث العنف من خلال تطبيق الخطوات السّابقة، حيث إن الطفل يلاحظ العدوان، ثم يخزنه كنماذج سلوكية، يتم استدعاؤها عند المواقف المشابهة.[17]

## النتائج والمناقشة:

بناءً على نتائج تحليل العيّنة المدروسة، نبين فيما يلي واقع العنف الموّجه ضد المرأة بأشكاله اللفظي والنفسي والجسدي، حيث تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية على فقرات المقياس.

- **العنف اللفظي:**

**جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة على محور فقرات العنف اللفظي الموّجه نحو المرأة**

| الرقم | العنف اللفظي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|---|
| 1 | أتعرض للشتم الجارح من قبل زوجي أو ولي أمري. | 2.85 | 0.98 | 57 |
| 2 | يناديني زوجي أو ولي أمري بأسماء وألقاب لا أحبها. | 2.87 | 1.04 | 57.4 |
| 3 | يتشاجر زوجي أو ولي أمري معي لأتفه الأسباب. | 2.88 | 1.09 | 57.6 |
| 4 | يتسم حديث زوجي أو ولي أمري بنبرة حادة عندما يتحدث معي. | 2.90 | 1.08 | 58 |
| 5 | يتعمد زوجي أو ولي أمري إثارة غيرتي بمدحه الآخرين. | 2.75 | 1.08 | 55 |
| 6 | يتهمني زوجي أو ولي أمري بأمور مخجلة. | 2.77 | 1.05 | 55.4 |
| 7 | أسمع ما يغضبني من زوجي أو ولي أمري. | 2.65 | 1.03 | 53 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 8 | يسخر زوجي أو ولي أمري من تصرفاتي. | 2.75 | 0.84 | 55 |
| 9 | أسمع ما يغضبني من زوجي أو ولي أمري أثناء الطعام. | 2.81 | 1.01 | 56.2 |
| 10 | يصرخ زوجي أو ولي أمري في وجهي. | 2.68 | 0.94 | 53.6 |
| 11 | يستهزئ زوجي أو ولي أمري مني أمام الآخرين. | 2.65 | 1.08 | 53 |
| | كلي | 2.78 | 1.02 | 55.6 |

**المصدر: الدراسة الميدانية**

يبين الجدول رقم (1) أن جميع فقرات العنف اللفظي الموّجه ضد المرأة حصلت على متوسطات حسابية منخفضة تقع ضمن المجال (2.61–3.40) على سلم ليكرت وهي تقابل الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية منخفضة نسبياً بين (50–60%)، وإن أكثر العبارات تكراراً حسب أهميتها النسبية، اتسام حديث الزوج أو ولي الأمر بالنبرة الحادة في المرتبة الأولى، التشاجر مع الزوج أو ولي الأمر لأتفه الأسباب في المرتبة الثانية، المناداة بألقاب وأسماء غير مرغوبة في المرتبة الثالثة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المجال ككل (2.78) بانحراف معياري (1.02)، وهو يقابل الإجابة أحياناً، وبالآتي فإن النساء يتعرضون أحياناً وبدرجة منخفضة لممارسة العنف اللفظي سواء من الزوج أو من ولي الأمر.

**– العنف النفسي:**

**جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة على محور فقرات العنف النفسي الموّجه نحو المرأة**

| الرقم | العنف النفسي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|---|
| 12 | أجد الرفض من زوجي أو ولي أمري في التحدث معي. | 3.20 | 1.04 | 64 |
| 13 | أفتقد من يهتم بأمور حياتي. | 3.13 | 0.99 | 62.6 |
| 14 | يلومني زوجي أو ولي أمري إذ كانت لي هواية أحبها. | 3.42 | 0.42 | 68.4 |
| 15 | يمنعني زوجي أو ولي أمري من إجراء المكالمات الهاتفية مع صديقاتي. | 3.35 | 0.80 | 67 |
| 16 | أتعرض للتهديد بالإبعاد عن المنزل عندما تحدث مشكلة بيني وبين زوجي أو ولي أمري. | 3.37 | 0.93 | 67.4 |
| 17 | يمنعني زوجي أو ولي أمري من الالتحاق بوظيفة أو عمل مناسب. | 3.35 | 0.95 | 67 |
| 18 | أتعرض للتهديد بقطع المصروف عني. | 3.38 | 0.93 | 67.6 |
| 19 | أتعرض للتهديد بالاعتداء. | 3.40 | 0.58 | 68 |
| 20 | ألاقي الاحتقار تجاه أي شيء أفعله. | 3.28 | 0.93 | 65.6 |
| 21 | يحرمني زوجي أو ولي أمري من مصاحبته للنزهة. | 3.30 | 0.79 | 66 |
| 22 | أفتقد من يتعاطف معي عندما أتعرض لكارثة. | 3.42 | 0.84 | 68.4 |
| 23 | أخضع للمراقبة المستمرة عندما أخرج من المنزل. | 3.45 | 0.88 | 69 |
| 24 | يتم تهديدي بالمقاطعة لأي موقف من المواقف. | 3.49 | 0.92 | 69.8 |
| 25 | يتعمد زوجي أو ولي أمري إهانتي أمام الآخرين. | 2.87 | 1.01 | 57.4 |
| 26 | يقفل زوجي أو ولي أمري الأبواب عندما يغادر من المنزل. | 3.15 | 0.83 | 63 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 27 | يتهرب زوجي أ ولي أمري من المناقشات التي تدور حول حقوق المرأة. | 3.22 | 1.10 | 64.4 |
| 28 | يشعرني زوجي أو ولي أمري بعدم الكفاءة فيما أقوم به من أعمال. | 3.20 | 1.09 | 64 |
| | كلي | 3.29 | 0.88 | 65.8 |

**المصدر: الدراسة الميدانية**

يبين الجدول رقم (2) أن جميع فقرات العنف النفسي الموّجه ضد المرأة حصلت على متوسطات حسابية متوسطة تقع ضمن المجال (2.61–3.40) على سلم ليكرت وهي تقابل الإجابة أحياناً، وبأهمية نسبية مرتفعة نسبياً بين (60–70%)، وإن أكثر العبارات تكراراً حسب أهميتها النسبية تهديد المرأة بالمقاطعة لأي موقف من المواقف في المرتبة الأولى، والافتقاد إلى التعاطف في الأزمات واللوم في المرتبة الثانية، والتعرض للتهديد بالاعتداء في المرتبة الثالثة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المجال ككل (3.29) بانحراف معياري (0.88)، وهو يقابل الإجابة أحياناً، وبالآتي فإن النساء يتعرضون أحياناً وبدرجة متوسطة لممارسة العنف اللفظي سواء من الزوج أو من ولي الأمر.

**- العنف الجسدي:**

**جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنةعلى محور فقرات العنف الجسدي الموّجه نحو المرأة**

| الرقم | العنف الجسدي | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية % |
|---|---|---|---|---|
| 29 | يصفعني زوجي أو ولي أمري على وجهي. | 2.51 | 0.97 | 50.2 |
| 30 | يحرقني زوجي أو ولي أمري بأي شيء إذا خالفته في أمر من الأمور. | 1.06 | 1.08 | 21.2 |
| 31 | يبصق زوجي أو ولي أمري في وجهي عندما أتشاجر معه. | 1.90 | 0.89 | 38 |
| 32 | يلوي زوجي أو ولي أمري زراعي عندما أناقشه في شيء. | 2.00 | 1.01 | 40 |
| 33 | أصاب بالجروح نتيجة ضرب زوجي أو ولي أمري لي. | 1.89 | 0.73 | 37.8 |
| 34 | يقذفني زوجي أ ولي أمري بالأشياء القريبة منه. | 1.56 | 0.99 | 31.2 |
| 35 | يقيدني زوجي أو ولي أمري إذا غضب مني لفترة طويلة. | 1.93 | 0.77 | 38.6 |
| 36 | يدفعني زوجي أو ولي أمري دفعاً للقيام لما يريده من مطالب. | 2.07 | 0.88 | 41.4 |
| 37 | يتعمد زوجي أو ولي أمري تمزيق ملابسي عندما أرتديها. | 1.19 | 0.99 | 23.8 |
| 38 | يجرني زوجي أو ولي أمري من شعري بقوة وبقصد إيذائي. | 1.28 | 1.11 | 25.6 |
| 39 | أصاب بالرضوض نتيجة لما أتعرض له من ضرب من قبل زوجي أو ولي أمري. | 2.01 | 0.91 | 40.2 |
| 40 | يقوم زوجي أو ولي أمري باستخدام العصا معي أثناء المشاجرات. | 1.94 | 0.89 | 38.8 |
| 41 | يطلب زوجي أو ولي أمري مني القيام بأعمال تعرضني للضرر البدني. | 2.17 | 0.98 | 43.4 |
| | كلي | 1.89 | 0.94 | 37.71 |

**المصدر: الدراسة الميدانية**

يبين الجدول رقم (3) أن جميع فقرات العنف الجسدي الموّجه ضد المرأة حصلت على متوسطات حسابية منخفضة تقع ضمن المجال (1.81–2.60) والمجال (1–1.80) على سلم ليكرت وهي تقابل الإجابتين نادراً وأبداً، وبأهمية نسبية منخفضة أقل من 50%، وإن أكثر العبارات تكراراً حسب أهميتها النسبية تعرض المرأة للصفع على

وجهها من زوجها أو ولي أمرها في المرتبة الأولى، والطلب من المرأة القيام بأعمال يمكن أن تعرضها للضرر البدني في المرتبة الثانية، والدفع بالمرأة لتلبية مطالب زوجها أو ولي أمرها في المرتبة الثالثة، وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المجال ككل (1.89) بانحراف معياري (0.94)، وهو يقابل الإجابة نادراً، وبالآتي فإن النساء نادراً ما يتعرضون لممارسة العنف الجسدي سواء من الزوج أو من ولي الأمر.

**- مناقشة فرضيات الدراسة:**

- **نتائج الفرضية الأولى:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير حالة العمل.

لاختبار الفرضية السّابقة تمّ تطبيق اختبار **T .test** للفروق بين المتوسطات كما يلي:

**جدول رقم (4) نتائج اختبار T .test للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير حالة العمل**

| الفروق | الدلالة (Sig) | درجات الحرية (df) | قيمة (ت) t | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العدد | حالة العمل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معنوية | .000 | 371 | 4.203 | .72379 | 2.1113 | 207 | عاملة |
| | | | | .49365 | 2.8796 | 166 | غير عاملة |

يبين الجدول رقم (4) أن قيمة احتمال الدلالة **(Sig)** أقل من مستوى الدلالة /0.05/ عند درجة حرية /371/، وبالآتي نرفض الفرضية السّابقة (الصفرية) ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير حالة العمل، وهذه الفروق تعود للنساء غير العاملات لأن متوسطها أعلى، وهذا يدل على أن خروج المرأة إلى العمل، وغيابها ساعات طويلة عن المنزل يسهم في التخفيف من حدة المشاحنات التي يمكن أن تحدث داخل المنزل، يضاف إلى ذلك إسهامها في مساعدة زوجها أو ولي أمرها في الأعباء المالية المترتبة على الأسرة.

- **نتائج الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

لاختبار الفرضية السّابقة تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONE WAY ANOVAكما يلي:

**جدول رقم (5) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية**

| ANOVA | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | df | متوسط المربعات | F | Sig. |
| العنف الموّجه ضد المرأة | التباين بين المجموعات | 8.454 | 3 | 2.818 | 9.751 | .000 |
| | التباين داخل المجموعات | 107.409 | 369 | .289 | | |
| | Total | 115.863 | 372 | | | |

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة احتمال الدلالة (**Sig**) أقل من مستوى الدلالة /0.05/ عند درجة حرية /372/، وبالآتي نرفض الفرضية السّابقة (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة مصادر هذه الفروق بين الإجابات، قامت الباحثة بتطبيق اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات كما يلي:

**جدول رقم (6) نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية**

| المجال | الحالة (I) الاجتماعية | الحالة (J) الاجتماعية | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| العنف الموّجه ضد المرأة | عازبة | متزوجة | -.12085-* | .03775 | .001 | .0468 | .1949 |
| | | مطلقة | -.03815- | .06207 | .539 | -.1600- | .0837 |
| | | أرملة | -.27438-* | .07908 | .001 | -.4296- | -.1192- |
| | متزوجة | عازبة | .12085* | .03775 | .001 | -.1949- | -.0468- |
| | | مطلقة | -.15899-* | .05843 | .007 | -.2737- | -.0443- |
| | | أرملة | .39523* | .07626 | .000 | -.5449- | -.2456- |
| | مطلقة | عازبة | .03815 | .06207 | .539 | -.0837- | .1600 |
| | | متزوجة | .15899* | .05843 | .007 | .0443 | .2737 |
| | | أرملة | .23623* | .09079 | .009 | -.4144- | -.0580- |
| | أرملة | عازبة | .27438* | .07908 | .001 | .1192 | .4296 |
| | | متزوجة | -.39523-* | .07626 | .000 | .2456 | .5449 |
| | | مطلقة | -.23623-* | .09079 | .009 | .0580 | .4144 |
| *. The mean difference is significant at the 0.05 level. | | | | | | | |

يبين الجدول رقم (6) أن هناك فروقاً بين المتزوجات والعازبات لصالح المتزوجات، وبين المطلقات والمتزوجات لصالح المطلقات، وبين الأرامل والعازبات لصالح الأرامل، وبين المتزوجات والأرامل لصالح المتزوجات بالنسبة لأشكال العنف، وهذا يدل على أن عادات المجتمع وتقاليده تفرض قيوداً أكثر على المطلقات والمتزوجات والأرامل أكثر من العازبات ما يجعلها عرضة للعنف.

– **نتائج الفرضية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.

لاختبار الفرضية السّابقة تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONE WAY ANOVAكما يلي:

**جدول رقم (7) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي**

| ANOVA | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | df | متوسط المربعات | F | Sig. |
| العنف الموّجه ضد المرأة | التباين بين المجموعات | 4.872 | 4 | 1.218 | 4.046 | .001 |
| | التباين داخل المجموعات | 110.991 | 368 | .301 | | |
| | Total | 115.863 | 372 | | | |

يبين الجدول رقم (7) أن قيمة احتمال الدلالة (**Sig**) أقل من مستوى الدلالة /0.05/ عند درجة حرية /372/، وبالآتي نرفض الفرضية السّابقة (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، ولمعرفة مصادر هذه الفروق بين الإجابات، قامت الباحثة بتطبيق اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات كما يلي:

**جدول رقم (8) نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي**

| المجال | المستوى (I) التعليمي | المستوى (J) التعليمي | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| العنف الموّجه ضد المرأة | ابتدائية | إعدادية | .17844* | .07595 | .019 | -.3275- | -.0294- |
| | | ثانوية | .15986* | .05774 | .006 | -.2732- | -.0465- |
| | | جامعية | -.00957- | .06073 | .875 | -.1288- | .1096 |
| | | فوق الجامعية | -.04998- | .07450 | .502 | -.1962- | .0962 |
| | إعدادية | ابتدائية | -.17844-* | .07595 | .019 | .0294 | .3275 |
| | | ثانوية | .01858 | .06117 | .761 | -.1015- | .1386 |
| | | جامعية | .16887* | .06400 | .008 | .0433 | .2945 |
| | | فوق الجامعية | .12846 | .07718 | .096 | -.0230- | .2799 |
| | ثانوية | ابتدائية | -.15986-* | .05774 | .006 | .0465 | .2732 |
| | | إعدادية | -.01858- | .06117 | .761 | -.1386- | .1015 |
| | | جامعية | .15029* | .04077 | .000 | .0703 | .2303 |
| | | فوق الجامعية | .10988 | .05936 | .065 | -.0066- | .2264 |
| | جامعية | ابتدائية | .00957 | .06073 | .875 | -.1096- | .1288 |
| | | إعدادية | -.16887-* | .06400 | .008 | -.2945- | -.0433- |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ثانوية | -.15029-* | .04077 | .000 | -.2303- | -.0703- |
| | | فوق الجامعية | -.04041- | .06227 | .517 | -.1626- | .0818 |
| | فوق الجامعية | ابتدائية | .04998 | .07450 | .502 | -.0962- | .1962 |
| | | إعدادية | -.12846- | .07718 | .096 | -.2799- | .0230 |
| | | ثانوية | -.10988- | .05936 | .065 | -.2264- | .0066 |
| | | جامعية | .04041 | .06227 | .517 | -.0818- | .1626 |
| *. The mean difference is significant at the 0.05 level. | | | | | | | |

يبين الجدول رقم (8) أن هناك فروقاً بين أفراد العيّنة من المستوى التعليمي ابتدائية والمستوى التعليمي إعدادية وثانوية لصالح المستوى التعليمي ابتدائية، وبين المستوى التعليمي ثانوية والمستوى التعليمي جامعية لصالح المستوى التعليمي ثانوية، وهذا يعني أن ظاهرة العنف الموّجه ضد المرأة تزداد في المستويات التعليمية المتدنية مقارنة مع المستويات التعليمية المرتفعة.

- **نتائج الفرضية الرابعة:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة.

لاختبار الفرضية السّابقة تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONE WAY ANOVAكما يلي:

**جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة**

| ANOVA | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | df | متوسط المربعات | F | Sig. |
| العنف الموّجه ضد المرأة | التباين بين المجموعات | 5.285 | 2 | 5.285 | 9.239 | .000 |
| | التباين داخل المجموعات | 211.578 | 370 | .572 | | |
| | Total | 216.863 | 372 | | | |

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة احتمال الدلالة **(Sig)** أقل من مستوى الدلالة /0.05/ عند درجة حرية /372/، وبالآتي نرفض الفرضية السّابقة (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة، ولمعرفة مصادر هذه الفروق بين الإجابات، قامت الباحثة بتطبيق اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات كما يلي:

**جدول رقم (10) نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة**

| المجال | الدخل (I) الشهري | الدخل (J) الشهري | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| العنف الموّجه ضد المرأة | أقل من 12000 | 12000–24000 | .15410* | .03879 | .000 | -.2302- | -.0780- |
| | | أكثر من 24000 | -.03589- | .04518 | .427 | -.1246- | .0528 |
| | 12000–24000 | أقل من 12000 | -.15410-* | .03879 | .000 | .0780 | .2302 |
| | | أكثر من 24000 | .11821* | .04267 | .006 | .0345 | .2020 |
| | أكثر من 24000 | أقل من 12000 | .03589 | .04518 | .427 | -.0528- | .1246 |
| | | 12000–24000 | -.11821-* | .04267 | .006 | -.2020- | -.0345- |
| *. The mean difference is significant at the 0.05 level. | | | | | | | |

يبين الجدول رقم (10) أن هناك فروقاً بين أفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري أقل من 12000 وأفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري (12000–24000)، وبين أفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري (12000–24000)،وأفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري أكثر من 24000، وهذا يعني أن ظاهرة العنف ضد المرأة تزداد في الدخل الشهري المنخفض للأسرة مقارنة مع الدخل المرتفع.

– **نتائج الفرضية الخامسة:**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير العادات والتقاليد.

لاختبار الفرضية السّابقة تمّ تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONE WAY ANOVAكما يلي:

**جدول رقم (11) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لتأثير العادات التقاليد**

| ANOVA | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجال | مصدر التباين | مجموع المربعات | df | متوسط المربعات | F | Sig. |
| العنف الموّجه ضد المرأة | التباين بين المجموعات | 4.271 | 2 | 2.135 | 3.719 | .001 |
| | التباين داخل المجموعات | 212.592 | 370 | .574 | | |
| | Total | 216.863 | 372 | | | |

يبين الجدول رقم (11) أن قيمة احتمال الدلالة **(Sig)** أقل من مستوى الدلالة /0.05/ عند درجة حرية /372/، وبالآتي نرفض الفرضية السّابقة (الصفرية)، ونقبل الفرضية البديلة أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لتأثير العادات والتقاليد، ولمعرفة مصادر هذه الفروق بين الإجابات، قامت الباحثة بتطبيق اختبار شيفيه للفروق بين المتوسطات كما يلي:

**جدول رقم (12) نتائج اختبار شيفيه للفروق بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لتأثير العادات والتقاليد**

| المجال | تأثير (I) العادات والتقاليد | تأثير (J) العادات والتقاليد | Mean Difference (I-J) | Std. Error | Sig. | 95% Confidence Interval | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Lower Bound | Upper Bound |
| العنف الموّجه ضد المرأة | لا | أحياناً | -.17163-* | .05011 | .001 | .0733 | .2700 |
| | | نعم | -.17749-* | .05232 | .001 | .0748 | .2802 |
| | أحياناً | لا | .17163* | .05011 | .001 | -.2700- | -.0733- |
| | | نعم | .00585 | .03682 | .874 | -.0664- | .0781 |
| | نعم | لا | .17749* | .05232 | .001 | -.2802- | -.0748- |
| | | أحياناً | -.00585- | .03682 | .874 | -.0781- | .0664 |
| *. The mean difference is significant at the 0.05 level. | | | | | | | |

يبين الجدول رقم (12) أن هناك فروقاً بين الإجابة نعم والإجابة لا لصالح الإجابة نعم، وبين الإجابة أحياناً والإجابة لا لصالح الإجابة أحياناً، وهذا يعني أن العادات والتقاليد تؤثر على القرار في المنزل وتؤدي إلى العنف سواء أكان لفظياً أم نفسياً أم جسدياً.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### الاستنتاجات:

– يتعرض النساء في مدينة اللاذقية أحياناً لممارسة العنف اللفظي سواء من الزوج أو من ولي الأمر، ويتمثل ذلك في اتسام حديث الزوج أو ولي الأمر بالنبرة الحادة، التشاجر مع الزوج أو ولي الأمر لأتفه الأسباب، المناداة بألقاب وأسماء غير مرغوبة، حيث بلغت الأهمية النسبية للعبارات 55.6%.

– إن أكثر أنواع العنف التي تتعرض لها النساء في مدينة اللاذقية هي من نوع العنف النفسي، ويتجلى ذلك في التهديد بالمقاطعة والافتقاد إلى التعاطف واللوم في الأزمات بالإضافة إلى التهديد بالاعتداء، حيث بلغت الأهمية النسبية للعبارات 65.8%.

– نادراً ما تتعرض النساء في مدينة اللاذقية لممارسة العنف الجسدي سواء من الزوج أو من ولي الأمر، ويتمثل ذلك في الصفع على الوجه، والطلب منها القيام بأعمال يمكن أن تعرضها للضرر البدني، والدفع بها لتلبية مطالب زوجها أو ولي أمرها، حيث بلغت الأهمية النسبية للعبارات 37.71%.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير حالة العمل، وهذه الفروق تعود للنساء غير العاملات لأن متوسطها أعلى، وهذا يدل على أن خروج المرأة إلى العمل، وغيابها ساعات طويلة عن المنزل يسهم في التخفيف من حدة المشاحنات التي يمكن أن تحدث داخل المنزل، يضاف إلى ذلك إسهامها في مساعدة زوجها أو ولي أمرها في الأعباء المالية المترتبة على الأسرة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وهذه الفروق بين المتزوجات والعازبات لصالح المتزوجات، وبين المطلقات والمتزوجات لصالح المطلقات، وبين الأرامل والعازبات لصالح الأرامل، وبين المتزوجات والأرامل لصالح المتزوجات بالنسبة لأشكال العنف، وهذا يدل على أن عادات المجتمع وتقاليده تفرض قيوداً أكثر على المطلقات والمتزوجات والأرامل أكثر من العازبات ما يجعلها عرضة للعنف.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، وهذه الفروق بين المستوى التعليمي ابتدائية والمستوى التعليمي إعدادية وثانوية لصالح المستوى التعليمي ابتدائية، وبين المستوى التعليمي ثانوية والمستوى التعليمي جامعية لصالح المستوى التعليمي ثانوية، وهذا يعني أن ظاهرة العنف الموّجه ضد المرأة تزداد في المستويات التعليمية المتدنية مقارنة مع المستويات التعليمية المرتفعة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للأسرة، وهذه الفروق بين أفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري أقل من 12000 وأفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري (12000–24000)، وبين أفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري (12000–24000)، وأفراد العيّنة الذين لدى أسرهم دخل شهري أكثر من 24000، وهذا يعني أن ظاهرة العنف ضد المرأة تزداد في الدخل الشهري المنخفض للأسرة مقارنة مع الدخل المرتفع.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أفراد العيّنة في العنف الموّجه ضد المرأة تبعاً لمتغير العادات والتقاليد، وهذا يعني أن العادات والتقاليد تؤثر على القرار في المنزل وتؤدي إلى العنف سواء أكان لفظياً أم نفسياً أم جسدياً.

**التوصيات:**

– توفير مراكز تثقيفية وتأهيلية للرجال العنيفين أو الذين يستخدمون العنف ضد زوجاتهم أو بناتهم بشكل مؤثر لمساعدتهم على تخطي حالة الانفعال هذه بما يمكنهم من تجنب تكرار العنف ، بما يساعد في المحافظة على الأسرة ككيان واحد.

– توعية المرأة بحقوقها وواجباتها وتقديم النصح والإرشاد لها للتخلص من مظاهر العنف القائم عليها، وتشجيعها على التبليغ عن العنف الموّجه ضدها وخاصة في حالة العنف الجسدي الذي يؤدي إلى ضرر بدني ورضوض وكسور.

– توعية المرأة بحقوقها القانونية عن طريق الندوات والمحاضرات والنشرات الإعلامية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام المختلفة.

– القيام ببعض الإجراءات التي تقلل من ممارسة التمييز والعنف ضد المرأة ومنها: إجراءات قانونية وبخاصة في مجال التشريعات وقانون الأحوال الشخصية، وإجراءات ثقافية واجتماعية وإعلامية تتعلق بالموروث الشعبي والعادات والصور النمطية المجحفة بحق المرأة، وإجراءات اقتصادية تزيد من مشاركة المرأة في مجال العمل.

– بناء برامج تدريبية وتأهيلية للآباء لمساعدتهم على كيفية السيطرة على الغضب ونوبات العنف مع بيان لأهم الأساليب التربوية الصحيحة غير العنيفة.

– إنشاء مركز اختصاصي نفسي واجتماعي وطبي يتولى استقبال ضحايا العنف الأسري وعلاجهم بدنياً ونفسياً.

**المراجع:**


1- النعيمي، قاسم محمد، أساسيات الإحصاء، منشورات مركز الأمين، صنعاء، 2001، 204.

2- عبد الوهاب، ليلى، *العنف الأسري- الجريمة والعنف ضد المرأة*، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، 2000، 16

3- المطيري، عبد المحسن بن عمار، *العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض*، جامعة نايف للعلوم المنية، الرياض، 2006، 11

4- الحربي، سلمى بنت محمد بن سليم، *العنف الموّجه ضد المرأة ومساندة المجتمع لها*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2008، 22-23

5- الهر، قدرة عبد الأمير، *العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة مالمو بالسويد*، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، 2008، 47-48

6- بوزبون، بنّة، *العنف الأسري وخصوصية المجتمع البحريني*، المركز الوطني للدراسات، المنامة، 2004، 7

7-LARSSON, KARIB. *En studie om kvinnor, våld I nära relationer och symtom på fysisk och psykisk ohälsa. Avhandligar från Örebro universitet*. ( Örebro), 2007, 23-51.

8-LUNDGREN, EVA et, AL. *Slagen dam. Mäns våld mot kvinnor igemställda Sverige en omfångsundersökning. Brottoffer myndigheten.*Uppsala universitet. Tryck: Åström tryckeri AB, (Umeå), 2001, 18-76

9- الخريف، رشود محمد، *العنف ضد المرأة مرة أخرى*، مجلة الأمن والحياة، العدد 230، 2001، 70

10- حسن، عبد الحميد غزي، *العنف المتسلط على الزوجة، الأسباب والأشكال والحلول*، مجلة الدفاع، العدد 128، 2002، 78-80

11- خربطلي، سمير، *أثر بعض المتغيّرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، 1992، 56

12- الداهري، صالح حسن، *مبادئ الصحة النفسية*، دار وائل للنشر، عمان، 2005، 333

13- إبراهيم، عبد الستار، *القلق قيود من وهم*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، 49

14- العكايلة، محمد سند، *اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث*، دار الثقافة للنشر، عمان، 2006، 80

15- GELLES R. J. & STRAUSE M.A., *Physical Violence in American Families, Risk Factor and Adaption to Violence*, New Brunswick N.Y, 1989.

16- مجذوب، فاروق، *دينامية المجال العدواني عند الإنسان*، مجلة الثقافة النفسية، المجلد الثالث، العدد التاسع، 1992، 66

17- القرني، محمد مسفر، *مدى تأثير العنف الأسري على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة*، رسالة ماجستير غير منشورة، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2005، 73.